الموسم

مجلة فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث

مجلة الموسم (العدد 14) – 1993 – 1413

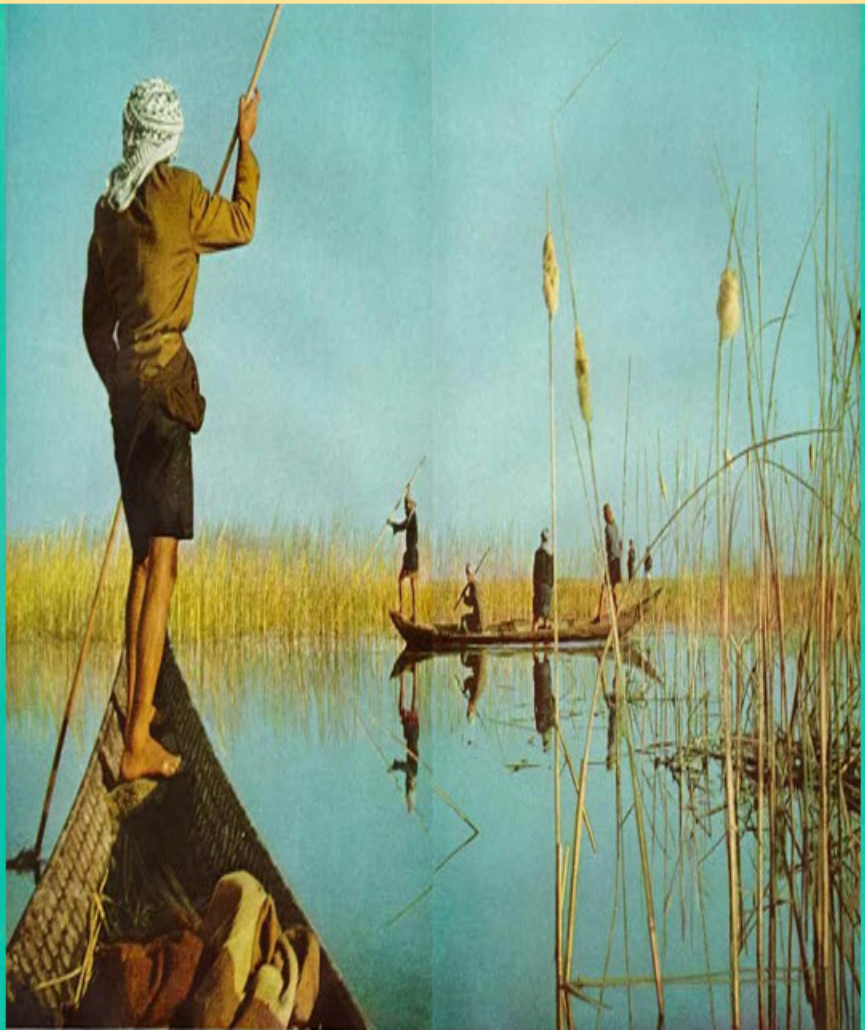

مجلة فصلية محكمة تعنى بالآثار والتراث

صاحبها ورئيس تحريرها

محمد سعيد الطريحي

Shiabooks.net

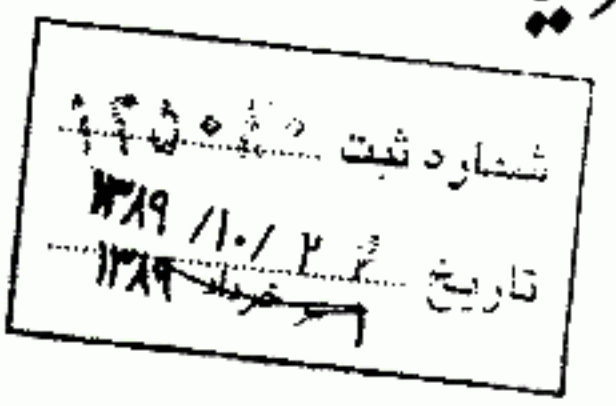

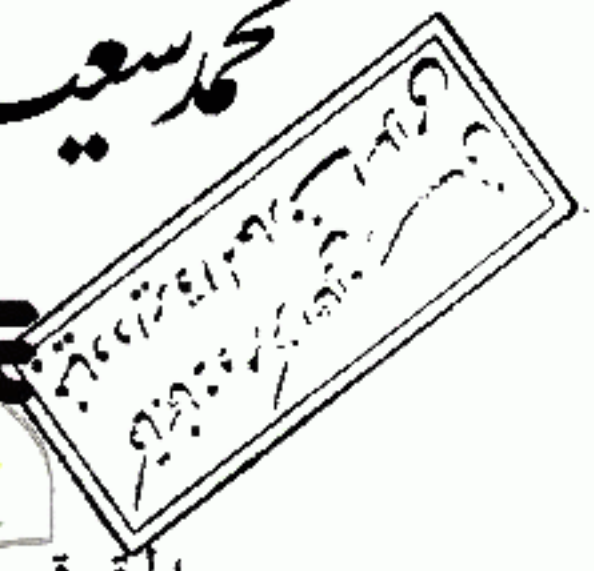

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ترسل جميع المراسلات والطلبات بإسم صاحب المجلة الى :

المركز الوثائقي لتراث اهل البيت عليهم السلام

اكاديمية الكوفة

هولندا

AL KUFA HOUSE POST BUS 1113
3260 AC OUD - BEIJRLAND
HOLLAND

الاشتراك السنوي للأفراد ٥٠ $ وللمؤسسات ١٠٠ $.

استراتيجية شيعة العراق في ظل النظام الدولي الجديد

● الدكتور طالب الحمداني(*)

تعريف:

نسعى في هذا العرض أن نضع ملامح عامة لخطة عمل سياسية تساعدنا في الحركة والتأثير ضمن ما يُطلق عليه بالنظام الدولي الجديد . وفي هذا المجال يتحتم علينا معرفة مميزات هذا النظام .

وهذا النظام كغيره من الأنظمة السياسية له تركيبته العضوية ، وديناميكيته الحركية وايديولوجيته المميزة ، والمُلاحظ أن الجديد في هذا النظام لايكمن في التشكيلة التي يتكون منها ، فهو ما زال يتكون من نفس الدول التي يتألف منها قبل الانهيار الشيوعي في ١٩٩٠ـ ١٩٩١ . فما زالت الدول العظمى هي ذاتها التي تتحكم في القرار السياسي العالمي ، حتى أن روسيا والصين احتفظتا بدورهما القوي في داخل النظام الدولي الجديد ، من هذا نعرف أن النظام الجديد إنما هو استمرار للقديم في طبيعة تركيبته .

غير أن هنالك تغيراً جوهرياً طرأ على ديناميكية الحركة وانتصار مفهوم سياسي (أو ايديولوجية معينة) على مناوئه الاخر .

فبينما كان النظام القديم يتصف بروح الصراع بين القوتين العظميين (امريكا وروسيا) وتوازن القوى بينهم Conflict and Balance of power ، نجد أن النظام الجديد سوف يميّز علاقات الدول الكبرى فيما بينها بالتعاون والمنافسة السلمية Cooperation and peaceful competiton ، وهذا لايعني أن النظام الجديد سوف يكون تحت الهيمنة الأمريكية الكاملة كما يريد أن يصوره البعض . بل إن النظام الجديد وصل إلى إتفاق ضمني على العمل الجماعي السلمي بين الفرقاء عندما إنسحبت قوة كبرى من حلبة الصراع الحاد . وحتى نشوء توازن في القوى بين الفرقاء تحاول الولايات المتحدة الامريكية ان تستغل هذه الفرصة الذهبية لها الآن لأن تصيغ النظام العالمي بما يحفظ لها دور المرتبة الرئيسية بين بقية الدول الكبرى المنافسة لها في المستقبل القريب .

(*) دكتوراه في العلوم السياسية ـ مقيم في امريكا .

ومجال التعاون بين الدول الكبرى سوف يستثمر في محورين للعمل ، أولهما السياسي من خلال هيئة الامم المتحدة حيث تتمتع الدول الخمسة الكبرى بتعادل في النظام والثاني في خلال الاتفاق العالمي للتجارة والكمارك (انتهى النظام العالمي القديم بمجرد رغبة الروس والصينيين في المشاركة الفعالة فيه) والذي تتفاوض عليه الدول الاقتصادية العالمية الكبرى بغياب دول العالم الثالث الغارق بمشاكله الداخلية .

أما مجال المنافسة السلمية فسوف تستمر بين الدول الكبرى رغم غياب الايديولوجيا المتصارعة وذلك لان ، اولاً من طبيعة الدول هي حفظ مصالحها الذاتية مقابل الدول المنافسة الاخرى ، وثانياً ان النظام الرأسمالي يزيد من حدة الصراع على الموارد والاسواق العالمية ، ولكن غياب الايديولوجيات المتصارعة سوف يقود تلك الدول من سياسة استعمال القوة الى اسلوب حل النزاعات بالطرق الدبلوماسية ، فمصادر القوة لكل دولة ليست هي السلاح وانما التكنولوجية فالذي يحصل عليها أولاً يستطيع اخضاع السوق العالمي له دائماً . ومن هذا سوف تستعمل الدبلوماسية في المناورات السياسية والسياسات المحلية من أجل حفظ التكنولوجيا في داخل حدود الدولة لحين تكاملها وعرضها على السوق العالمية .

هذا على النطاق العالمي ، غير ان دولة ما بحجم العراق يرتبط استقرارها وديمومتها على الدول المحيطة بها . كما ان غياب الصراع الامريكي ـ الروسي انما اعطى قوة سياسية أكبر للدول الاقليمية . فقد كان النظام القديم يحدد من تصرفات تلك الدول لانها ترتبط بهذا المحور أو ذاك (حرية الحركة تكمن فقط في تبديل الولاء لاحدى المحاور) . أما الآن وخاصة في مشكلة العراق ، نرى ان كل الدول المحيطة به ترغب في ان يكون لها دور في رسم نظام الحكم فيه ، غير ان طبيعة العلاقة بين الدول الاقليمية (وخاصة في الشرق الاوسط) يحكمها قانون تعادل القوى . ولهذا فان التنافس على العراق يكمن في ان الدول الاقليمية المحيطة بالعراق لا تريد أن ترى الاخرى لها نفوذ في عراق المستقبل بما يقلب من ميزان القوة في الشرق الاوسط .

الاستراتيجية :

من هذا العرض يتضح لنا ان بؤر القوة والقرار في النظام العالمي الجديد هي :

١ ـ الامم المتحدة بمجلس الامن ومؤسساتها الدولية .

٢ ـ الدول الخمس الكبرى للنظام العالمي القديم بالاضافة الى المانية واليابان .

٣ ـ الدول الاقليمية (ايران ، تركيا ، السعودية ، سورية ، ومصر) .

وتخضع تصرفات هذه القوى الدولية الى الثوابت التالية :

الأمم المتحدة : ويحكمها مبدأ السيادة الوطنية لكل دولة في النظام العالمي . أي ان الدول والأمم المتحدة يجب أن لا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما . ان هذا المبدأ هو الذي يشجع الدول على المشاركة في الامم المتحدة وذلك لحفظ سيادتها امام تدخلات القوى الكبرى ، وعليه نرى ان هنالك معارضة شديدة من قبل دول العالم في تدخل امريكا وبقية الدول الكبرى في مشكلة الصومال أو البوسنة . فحق السيادة الوطنية هي العصبة التي ترتكز عليها الامم المتحدة .

الدول الكبرى : والمبدأ هناك هو ان تلتزم الدول كلها بالعمل ضمن الاسلوب الذي يقره النظام العالمي . فالذي لا ترغبه الدول الكبرى هو ان خروج الدول الآخرى عن اسلوب التعامل المقرر في النظام الدولي (المرسوم من قبلهم) . فلا رغبة هنالك لديهم بنشوب صراعات جديدة وازمات أقليمية تجرهم إلى صراعات ساخنة ، وانما يفضلون استمرارية العمل الطوعي والمشاركة الفعالة من قبل الدول ضمن النظام المعهود ، فاللغز يكمن في المشاركة وليس الانطواء أو الثورة على العهد الجديد .

الدول الاقليمية : ويحكمها مبدأ توازن القوى في المنطقة . فلا ترغب أي دولة ان يختل التوازن لصالح اخرى على حسابها . فكل تحصيل أو فائدة تتراءىٰ من خلاله استعادة لطرف ما يحسب على انه خسارة للجانب الآخر . وعليه يجب أن تكون المحصلة في النهاية أما ان يستفاد الجميع بنفس المستوى أو لا يستفاد الكل .

في صياغتنا لاستراتيجية العمل الشيعي العراقي في ظل النظام الدولي الجديد يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الثوابت التي تستند عليها العلاقات الدولية . هذا بالاضافة الى أن الخطاب السياسي يجب أن يكون ضمن الاطروحة التي يُؤمن بها النظام الدولي ككل الا وهي الديمقراطية الرأسمالية فمن اساسيات هذه الاطروحة هي حفظ الحقوق الشخصية في داخل الانظمة السياسية الحاكمة . كما ان على الخطاب السياسي هو ان يوجد الفصائل الشعبية حوله ، فيجب ان يمثل تطلعات الجماهير ولا يحاور فئة دون أخرى ، وكذلك يجب أن يكون القاسم المشترك لكل الشعارات التي تنادى بها الفصائل السياسية العاملة . فمقدار قوة الشعار تكمن بمقدار امكانية توحيده للأمة .

وعليه فان شعارنا يجب أن يرتكز على المناداة بـ :

١ ـ حماية الحقوق الانسانية للشيعة في العراق .

٢ ـ عودة المهجرين العراقيين الى بلدهم .

يجب أن لا يتطرق الشعار السياسي ضمن الظروف الموضوعية الحالية الى مسألة شكل الحكم في داخل العراق ، أو طبيعة تركيبة الطبقة الحاكمة . لأن الخوض في مثل هذه المواضيع ليست صعبة المنال في ايجاد صيغة مشتركة للقوى العاملة في العراق حولها ، وانما سوف تخل بالمبادىء التي تتبناها مراكز ومفاصل النظام الدولي المبينة اعلاه .

أن شعار حفظ الحقوق الطبيعية للناس في العراق وضمان اعادة العراقيين إلى وطنهم سوف لا يعارض من قبل الجميع ، بل أنه يتفق مع كل المبادىءالتي يرتكز عليها النظام الدولي ، فالامم المتحدة هي التي سنت الاعلان العالمي لحقوق الانسان وألزمت الدول المشاركة فيها على الاعتراف به رسمياً . كما أن الدول الغربية الكبرى التي انتصرت على السوفيت الشيوعي انما كان من أشهر سيوفها هو الشعار الانساني الذي يميزهم عن خصيمهم . فان رفع شعار حماية حقوق الانسان في العراق والاقلية الشيعية هناك هو بمثابة المناداة بمبدأهم ، وسوف يحضى كذلك بدعم الروس والصينيين الذين يتظاهروا بحمل هذا الشعار . كما الدول الاقليمية سوف لا ترى برفع هذا الشعار ما دام انه لا يخوض في موضوع تغير الحكم في العراق أي اخلال في ميزان القوى في المنطقة ، كل ما هنالك هو أن نقوم بطرح فكرة الاصلاح وليس التغيير .

فبيتُ القصيد في النظام الدولي هو التغيير بصورة تدريجية (حتى وان كانت المحصلة مغايرة تماما للواقع القائم) وليس التغيير الراديكالي المفاجيء (حتى وان كان جزئياً) . والسر في ذلك هو أن الاول يمكن السيطرة على عواقبه وتطوره ، بينما الثاني لا يمكن تكهن نتائجه وتأثيره على النظام الدولي :

يبقى علينا تحديد الوسيلة التي يمكن فيها الوصول الى الهدف المعلن . وهذه الوسيلة عليها أن تاخذ بعين الاعتبار مراكز التأثير كلها . فالقضية العراقية اصبحت دولية ولا تخص قوى معينة دون اخرى .

وبما ان الشعار الذي نطرحه هو انساني فعليه أن مساحة العمل فيه واسعة المجال ، وهذا له ايجابيات وسلبيات في آن واحد . من ايجابياته هو انه هنالك مجال مفتوح للتأثير على القرار السياسي لدولة ما (فيما لو تلكأت السلطة في مجال مساعدتنا) من خلال المد الجماهيري والاعلامي . ولكن من سلبياته هو استنزاف لمصادر بشرية واقتصادية (بما أن مساحة عملنا تشمل الساحة العالمية كليا) قد لا تكون بحوزتنا . ولكن يجب علينا التقليل من السلبيات والتركيز على الايجابيات .

والفكرة تكمن في فتح قنوات التأثير السياسي والاعلامي على المراكز المهمة فقط ولكن على طول الساحة الدولية (الامم المتحدة ، الدول الكبرى السبعة ، والدول الاقليمية الخمسة) . وعليه يتحتم علينا دراسة كل مركز من هذه المراكز لمعرفة مصادر القرار السياسي والاعلامي ومن ثم العمل بصورة منظمة ومدروسة وبصورة تدريجية للتأثير عليهم .

وهذا العمل يحتاج الى بناء المؤسسة الانسانية في المضمون السياسية في الاسلوب ، الموحدة في خطة العمل لتنفيذ استراتجية المشروع . ويجب أن يكون اسمها مطابق لهدفها كي يطلق عليها اسم حركة العودة Awda Movement ، أو العراقيون من أجل العودة Iraqis Go Home (1GH) .

المؤسسة :

يكون عمل المؤسسة على ثلاث محاور :

أولاً : مكتب في عواصم الدول الكبرى ـ واشنطن ، لندن ، باريس ، بون ، موسكو ، برلندا ، وطوكيو ويكون المكتب للعلاقات العامة «Public Relations» ومهمته .

(١) عمل علاقات مع القيادة السياسية في الدولة الكبرى (في داخل الحكومة والبرلمان ؛ ويكون التركيز على بدأ العلاقات مع مساعدين السياسيين الكبار في العلاقات الخارجية والسياسيين في أحزاب المعارضة .

(٢) والتأثير على الشخصيات الكبيرة في الاعلام في ذلك البلد من خلال بناء العلاقات الشخصية وتزويدهم الدائم بالمعلومات عن الوضع في العراق .

ثانياً : مكتب في نيويورك خاص بهيئة الامم المتحدة ومهمته المواظبة الدائمة في الاتصال وتزويد المعلومات بـ :

(١) ممثلين الدول الكبرى الخمسة .

(٢) ممثلين الدول العشرة التي تتناوب على عضوية مجلس الامن الدولي (خمسة من افريقيا وآسيا ، اثنين من امريكا اللاتينية ، واحد من اوربا الغربية ، وآخر من الشرقية ، والاخير من بقية الدول .

(٣) مكتب السكرتير العام ، والمكاتب العامة التي تعني بحقوق الانسان واللاجئين واليونيسيف أن أهم عمل يمكن التأثير به على هؤلاء لتحقيق الهدف هو جر هيئة الامم المتحدة باصدار قرارات وأدانات من قبل مؤسساتها بحق العراق تلزم المجمع الدولي في المستقبل بتطبيق ماقرره وهنا يتم من خلال طلب أجراء تحقيقات Inquiries بحق العراق لمعرفة الحقائق Fact-finding Missions فيما يجري في العراق ، وكلما كثرت مثل هذه التحقيقات والقرارات يصعب المجتمع الدولي التغاضي عنها .

ثالثاً : لجنة خاصة في المكتب الرئيسي (ويقترح أن يكون في لندن) للاتصالات بالدول الاقليمية ـ نظراً لأن اقامة مكاتب في الدول الاقليمية قد تلاقي صعوبة .

وتقوم اللجنة بالاتصال الدائم بسفراء الدول الاقليمية (دول الخليج والسعودية ، ايران ، تركية ، سورية ومصر) والترتيب معهم لعمل لقاءات مع المسؤولين الكبار في هذه الدول حيث أن رسم السياسة فيها ، على عكس الدول الكبرى ، تبدأ من الرأس وما على الصغار الا التنفيذ والتركيز في هذه اللقاءات يتم على تبيين ان ما يبغيه العراق هو الاستقرار السياسي الذي لا يخل بأن المنطقة أو ميزان القوى فيها ، وصمام الامان هنا هو التأكيد على أن أصل المشكلة في العراق هي حفظ الحقوق ويكمن تغير الحكم والنظام . فأكثر ما يقلق النظم التي لا تتمتع بالاستقرار هي حالة التغير الثوري وعليه يكون هدفنا هو زرع ثقتها باسلوبنا السياسي المحافظ في ضمان الحقوق الانسانية العامة في العراق بصورة تدريجية ومن خلال مساعدة الدول الاقليمية .

البراغماتية السياسية :

أن استراتيجية عمل شيعة العراق السياسي في المحفل الدولي ينبع من معرفة الاصول والثوابت التي يؤمن بهذا النظام العالمي في الوقت الراهن ولا يخضع الى ما نرغبه ونريد ان نعمله أو نؤمن به ، فهنالك الف طريق للعمل في الوصول الى الهدف ولكن الطرق الفاعلة فيها هي أن تراعي الظروف المحيطة بالقضية . فالنظام العالمي مبني على الفكر الديمقراطي الذي يؤمن بالتغير التدريجي ، وعلى الفكر الرأسمالي الذي يدعو الى حالة الاستقرار . أما الدول الاقليمية في المنطقة هي أما محافظة أو عديمة الاستقرار في اساس تكوينها وتعيش في حالة صراع فيما بينها وعليه فهي لا ترغب في التغير كذلك .

ونحن في خضم هذا العالم نعاني مأساة العصر ، ونرغب بالتغير السريع وانقاذ شيعة العراق ورجوعنا الى وطننا . ولكن الذي يخدمنا في هذه المرحلة هو أن هنالك فرصة تاريخية وهي أن النظام الحاكم في العراق يعاني عزلة وعداء دولي تجاهه . وعليه يمكننا أن نستغل هذه التناقضات لمصلحتنا وذلك بأن تربط حالة التغير في الوضع في داخل العراق برجوع العراق كعضو مشارك في المجتمع الدولي .

ولكننا نرى أنه رغم حالة العداء الموجودة بين العراق والمجتمع الدولي لا يوجد هنالك صمام أمان بأنه في حالة اعادة المياه الى مجاريها بين الاثنين يصحبه تغيير في طبيعة الوضع السياسي في داخل العراق . ولكن يمكننا ان نكون العنصر الاساسي في ايجاد صمام الأمان هذا وذلك بربط التغييرين معاً من خلال الزام المجتمع الدولي بقرارات والتزامات دولية (كما حصل مثلاً في حالة جنوب افريقيا) . وهذا يتم بأعتمادنا قاعدة في العمل السياسي التي تستند على مبدأ أن حل المشكلة السياسية في العراق هي ليست في المشاركة أوتغير الحكم وانما في تغير طبيعة الحكم القائم فيه .

الشيعة والحاكمون

ان ما يميز اضطهاد الشيعة في العراق يكمن في قضية اختلاط المفاهيم في الدور والهدف السياسي الذي يناط بتحركهم السياسي من أجل ازالة مظاهر أثار الظلم عنهم .

لنأخذ مثلاً وجهة نظر الشيعة في العراق حول الواقع والطموح :

يربط الشيعة كل مظاهر الظلم بالقضية العقائدية . فالشيعي يرى أن كل مظاهر الظلم الواقعة عليه تعود الى القضية التاريخية التي فيها سلب الظالمون الحكم من أهل البيت . وعليه فلحل بالنسبة لهم يكمن في القضاء على أصل المشكلة السياسية وذلك بتأسيس الحكم العادل وارجاع الامور الى وضعها الطبيعي .

وعليه يترتب أن يكون دور الشيعي في أن ينحى باتجاه أحد الاسلوبين في العمل السياسي :

١ ـ أن يكون سلبي ـ دور الانتظار لخروج الحجة (وذلك عندما ينظر ان قوى الظلم أكبر من استطاعته في التغير) .

٢ ـ ان يكون ايجابياً ـ دور الثورة لتغير الواقع القائم (مهما كلف الثمن سائراً وفق الاسلوب الحسيني) .

في كلا الحالتين الانفعالية عادة لا تؤدي الى انهاء مظاهر الظلم . بل هي أما تؤدي الى استمرارية الظلم في الحالة الاولى أو إلى زيادتها على الحالة الثانية .

في الجانب المقابل ، ينظر الحاكم الى تحرك الشيعة على افقين :

١ ـ ان الشيعي ان تحرك فهو يهدد اساس الحكم القائم وبذلك فالوجود الشيعي خطر بمجرد تحركه الفاعل ضمن وجود ضمن الدولة . فهو يمثل الحربة التي تسعى الى القضاء الكلي ليس على استقرار الدولة بل على ديمومتها .

٢ ـ ان الشيعي غير الفعال انما هو وجود غير مشارك في الواقع السياسي والاجتماعي ، وان كان له دور في الحياة الاقتصادية والفكرية ، وعليه يمكن بسهولة اعتباره خارجاً أو أجنبياً ضمن الدولة . وهو يعامل كذلك وسياسية عزل فئة كبيرة من المطالبة بحقوقها في المجتمع المدني هو عامل تقويم لاستقرار النظام السياسي .

ما العمل ؟

(١) فصل القضية السياسية عن الدينية أو العقائدية

فالقضية تتصل بأن كل نظام سياسي له شرعيته الايديولوجية وعوامل ديمومته وطريقة حكمه المغايرة عن النظم السابقة له . ولا ترتبط المسألة بالقضية العقائدية من قريب أو بعيد (الا بما يخدم استقرار حكم الطبقة الحاكمة) . أي بمعنى ان الدين يستغل من أجل السياسة وليس العكس .

٢ ـ فصل القضية التاريخية عن الواقع الجغرافي

أي الاعتراف بوجود الدولة وسيادة النظام ، والعمل على التغير ضمن حدود الدولة وعدم الخوض في حقوق الشيعة في دولة أخرى لأن المسألة غير مترابطة بعضها ببعض . فمظاهر الظلم واساليبه نسبية من بلد إلى آخر . وعليه تحتاج الى استراتيجية مختلفة .

٣ ـ فصل الهدف عن الاسلوب

أي الاعتراف بالحلول الجزئية . فالعمل السياسي يتطلب الحصول على الحقوق الانسانية بغض النظر عن مسئلة الوصول الى الهدف ، فالهدف هنا مرحلي وأساسه حفظ الدماء والأموال .

(طالب الحمداني)

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى